الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في إرساء التنمية المستدامة

د. محمد فلاق

د. إسحاق خرشي

أ. حدو سميرة أحلام

مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة الشلف

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الشلف

Abstract

The aim of this paper is to find out – due to an extended literature study – where the discussion of Sustainable Development (SD), Corporate Social focus in the relationship is. Clusters have been identified which Responsibility (CSR) and their the social dimension of SD as defined by intend to clarify whether CSR correlates with whether CSR represents SD on a ;Brundtland and the model of the triple-bottom-line or whether articles exist ;corporate level; whether SD and CSR are used synonymously .which focus especially on the social dimension of SD but do not use terms such as CSR

A framework is presented in which the relationship between SD and CSR is defined to ease further research in SD and CSR, moreover, to enhance the development of new methodologies and instruments towards the implementation of SD / CSR strategies into .companies

تمهيد :

أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضية أن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما ، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض(الدفء الكوني)، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام ين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. حيث أصبح مفهوم الاستدامة

محل اهتمام كبير في الاقتصاديات المعاصرة ، حيث شهدت الدراسات الأكاديمية بروز العديد من العديد من المفاهيم كالمسؤولية الاجتماعية ، مواطنة الشركات ، استدامة الشركة. و كلها تصب في نفس الاتجاه الذي ينص على أن الشركة و المساهمين هم مسؤلون اجتماعيا عن مخرجات الشركة ، غير أن استخدام هذه المصطلحات المختلفة في المؤلفات العلمية و التطبيقات العملية تخلق صعوبة لتوحيد السير في نفس الاتجاه ، فرغم كثرة البحوث حول التنمية المستدامة، والمسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك غياب حول اتفاق واضح للمفهومين يلقى الإجماع لدى الباحثين الأكاديميين.

بعد هذا التمهيد لإشكالية الدراسة يمكن طرحها في الأسئلة الجوهرية التالية:

ما هي فلسفة المسؤولية الاجتماعية للشركات ؟ و كيف تساهم في بناء ثقافة التنمية المستدامة ؟ و ماهي طبيعة العلاقة التي تربط بين المفهومين ؟

وتتمثل **أهمية هذه الدراسة** في تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق ثقافة التنمية المستدامة ،فالتحديات التي تواجه الأجيال الحالية من تلوث ، احتباس حراري ، مؤشرات احتمال نفاذ بعض الموارد الإستراتيجية ،و ما نتج عنه من تهديد لثروات الأجيال القادمة ، الأمر الذي يقودنا إلى توضيح دور المسؤولية الاجتماعية في خلق ثقافة التنمية المستدامة .

بينما **تهدف الدراسة** إلى تحليل مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال التعريف بهذا المفهوم، وعرض مراحل تطوره وتبيان أبعاده، ثم تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة و علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية ، و أخيرا يتم تقديم شركة موبيليس كأنموذج لتطبيق المسؤولية الاجتماعية قصد خلق ثقافة التنمية المستدامة.

1 - نشأة المسؤولية الاجتماعية ومفهومها وأهميتها

1-1 **مصطلح المسؤولية الاجتماعية:** لقد ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الدراسات السابقة بعدة مسميات، حيث سمي مواطنة الشركات (Mason,1960)، كما عرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات(Ackerman and Bauer, 1976)، كذلك ظهر تحت مسمى الأداء الاجتماعي للشركات (Wood, 1991) كما عرف بإدارة أصحاب المصالح (Jones, 1995). إن القاسم المشترك بين هذه المفاهيم هو الفكرة القائلة أن الشركات يجب أن لا تكون فقط معينة بتحقيق الربح، بل أيضا بالمشاركة في أعمال اجتماعية جيدة وراء مصالح الشركة وما يقتضيه القانون.

2-1 **نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الفكر الغربي:**

لقد شاع في وقتنا الحالي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في العالم بأسره إذ أصبحت الشركات مطالبة بإدراج هذا المفهوم ضمن سياساتها بهدف توجيه اهتمامها صوب قضايا المجتمع والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن هذا المفهوم ليس بالجديد، فقد ظهر وتطور في الفكر الغربي مع تطور النشاط الاقتصادي. فهناك من يرجع تاريخ أول شرارة للمسؤولية الاجتماعية إلى القرن الثامن عشر الذي شهد تزايد النقابات العمالية المطالبة بتحسين أوضاع العمال. هذه الحركات كانت سببا في زرع أول بذرة للمسؤولية الاجتماعية في النظام الرأسمالي. وعموما يمكن القول أن تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء مرافقا لتطور مفهوم المنظمة وازدياد حجمها والذي مر بثلاث مراحل أساسية، وهي:

1. **<u>مرحلة تعظيم الربح</u>:**

هذه المرحلة امتدت من القرن الثامن عشر إلى نهاية العشرينيات من القرن الماضي، حيث سادت وجهت نظر النيوكلاسيك التي ترى أن الهدف الوحيد لمنظمات الأعمال هو تعظيم الربح. وأن السعي وراء تحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة. إلا أنه وبموازاة ذلك خلال هذه الفترة كانت هناك بوادر لبعث المسؤولية الاجتماعية في بعض الأعمال ذات الصلة بالأخلاق الدينية كما هو الحال في أعمال (Max Weber) و (J.M Clark) الذي يرى في مقال نشر سنة 1916 : "إن الاقتصاد المبني على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" يمكن وصفه بأنه اقتصاد غير مسؤول فهو يجرد الفرد من أية مسؤولية خارجة عن النشاط الاقتصادي ويضيف أن هناك حاجة إلى اقتصاد مسؤول، متطور ضمن أخلاقيات الأعمال التجارية (LAPERCHE and UZINIDIS, 2001).

2. **<u>مرحلة تعدد الأهداف:</u> أو ما يسمى بنموذج** (Sharholder)

امتدت هذه المرحلة من أواخر العشرينيات إلى بداية الستينيات من القرن الماضي إذ جاءت العديد من النظريات الحديثة بناء على الانتقادات الموجهة لمبدأ الهدف الوحيد كنظرية المهارات لـ: (E. Penrose) (1959) التي ترى أن تحقيق الربح هو ضروري للمنشأة لكنه ليس الهدف الوحيد (فالانتقاد يخص عملية تعظيم الربح وليس تحقيق الربح). غير أن هذه النظريات التي نادت بتعدد الأهداف انصب اهتمامها على الأهداف الداخلية للمنشأة كزيادة المبيعات، زيادة حجم المؤسسة، تحسين الأجور وغيرها ولم تولي اهتماما بالدور الاجتماعي والبيئي للمنشأة و لعلى السبب في ذلك هو بروز هذه النظريات في مرحلة تميزت بما يسمي "التنمية الفورية" وبالإنتاج والاستهلاك الواسعين وكذا سهولة الحصول على المواد الطبيعية وأيضا بنوع من الإباحية في ما يتعلق بالمخلفات الصناعية وآثارها على المحيط. ومن أهم مؤيدي هذا التوجه (Milton)و (Friedmen) الذي يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة لا تمارس إلا من خلال القرارات الموجهة لتحسين المردودية الربحية لفائدة المساهمين. إلا أنه وخلال هذه المرحلة أيضا وامتدادا لأفكار (Max Weber) و (J.M Clark) توالت الأعمال المطالبة بمسؤولية منظمات الأعمال اتجاه المجتمع ولعلا من أهمها كتاب (Bowen) (1953) (بدافع من منظمة دينية) والذي أراد من خلاله جعل المسؤولية الاجتماعية وسيلة لتنظيم الاقتصاد الأمريكي.(Bowen,1953)

3. <u>مرحلة إدارة نوعية الحياة</u>:

مرحلة إدارة نوعية الحياة أو ما سمي بنموذج (Stakeholders) والتي تمتد من نهاية الستينيات إلى حد اليوم وتميزت أولا بازدياد حجم منظمات الأعمال ورفض العمال لظروف العمل القاسية فازدادت المناداة بالمسؤولية الاجتماعية لرأس المال ونذكر على سبيل المثال المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار:" المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" والذي طالب بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية والبيئية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد(Ivana,2007). وفي الثمانينات جاءت نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders) التي لها وجهة نظر اجتماعية اقتصادية تعتبر منظمات الأعمال مسؤولة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية على مستوى واسع إذ يقول الاقتصادي (Samuelson Paul) "أن المنظمة الكبيرة هذه الأيام ليس فقط عليها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وإنما التأكد من أنها تعمل أفضل ما بوسعها من أجل ذلك وهذه النظرية تعتبر صاحب المصلحة كل طرف داخلي أو خارجي عن المنظمة ومسؤول عن الإدارة الجيدة لكل الأطراف سواء كانوا مساهمين، موردين، موزعين. وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة المحيطة والمجتمع

المحلي والمجتمع الكلي. ثم جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كنظرية جديدة تأخذ بعين الاعتبار المساهمة في الإنتاج والحفاظ على الموارد العالمية المشتركة وضمان الشروط الملائمة في حياة المجتمعات البشرية. ورسميا يؤرخ لظهور مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية للشركات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. واكتسب المفهوم شهرة عالمية في منتدى دافوس عام 1999 عندما الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) دعا رجال الأعمال إلى مبادرة عالمية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والمواطنة الصالحة للشركات وتم الشروع في تنفيذ تلك المبادرة عام 2000 بنيويورك. (Laperche and Vzunidis, 2011)

3-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات: يصادف كل من يبحث في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات العشرات من التعاريف صادرة من اتجاهين في تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالاتجاه الأول وهو ما تتفق حوله التعارف الأكاديمية. أما التوجه الثاني وهو ما اجتمعت حوله التعاريف الصادرة من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، وبطبيعة الحال إن معظمها مختلف باختلاف وجهات نظر من قام بتقديمها.

بالنسبة للتعاريف التي اقترحها الأكاديميون الممثلون في علماء الاقتصاد والإدارة، فقد صدر للمنظر الأول للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CAROLL)بحثا سنة 2010 يؤكد فيه أنه لحد هذه السنة "تم إحصاء أكثر من 37 تعريف أكاديمي قدم للمسؤولية الاجتماعية للشركات (CAROLL and SHABANA,2010). سنبدأ بعرض التعاريف الأكاديمية ثم ننتقل بعدها بتقديم التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الشأن.

بالنسبة للتعاريف الأكاديمية، فقد كان أول من عرف المسؤولية الاجتماعية للشركات هو الباحث الإداري المعروف بيتر دروكر(Peter DRUCKER) الذي عرفها باختصار ومن منظور عام على أنها "التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (CAROLL,1999). ودقق في تعريفها الاقتصادي الليبرالي ميلتون فريدمان (Milton FRIEDMAN) سنة 1970 في مقال صدر بجريدة نيويورك تايمز على أنها "استعمال المؤسسة لمواردها والقيام بأنشطة موجهة لتعظيم أرباحها شريطة أن تحترم قواعد اللعبة أي بالاعتماد على التنافس الحر في السوق دون اللجوء إلى الطرق المغشوشة وإلى التحايل(FRIEDMAN,1970). ومن وجهة نظر أخرى والتي يعد من ابرز أنصارها رجل الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل ساميولسن (Paul SAMUELSON) الذي يرى "أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يمثل البعدين

الاقتصادي والاجتماعي معا. كما يشير إلى أن منظمات الأعمال في عالم اليوم يجب ألا تكتفي بالارتباط بالمسؤولية الاجتماعية، بل يجب أن تغوص في أعماقها، وأن تسعى نحو الإبداع في تبنيها. إذ أن إبداعها في هذا المجال من شأنه أن يحقق للمنظمة أرباحا على المدى الطويل، ويعزز مركزها لدى أصحاب المصالح، كما يساعدها على تجنب الضغوط الحكومية بشكل كبير(DAVIS, 1973). ويرى كيث دافيس (Keith Davis)المسؤولية الاجتماعية أنها "تتمثل في تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة(CAROLL, 1999). و أثار الباحث كارول (Carroll) في تعريفه للمسؤولية الاجتماعية مسالة المنفعة المجتمعية للشركات معتبرا إياها "ما يتوقعه المجتمع من المنظمات في النواحي الاقتصادية، التشريعية، الأخلاقية والتقديرية(الغالبي والعامري، 2000). وأخيرا و ليس بالآخر نعتها الأكاديمي الفرنسي المختص في مجالات علاقة منظمات الأعمال بالتنمية المستدامة كريستيان برودهاق(Christian BRODHAG) على أنها "الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية للاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المنظمات أثناء أدائهم لأنشطتهم التجارية وكذلك في علاقاتهم مع أصحاب المصالح. فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح(BRODHAG, 2002).

أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، فيمكن تقديم جملة منها وهي كما يلي:

1) **تعريف الاتحاد الأوربي:** هي "الطريقة التي يجب أن تعمل بها منظمات الأعمال لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة المنظمة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال. كما قدم تعريفا آخر مفاده أن "مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات يعني أن تقرر هذه الشركات طواعية بأن تكون طرفا فاعلا في المجتمع وذلك بأن تساهم في حماية والحفاظ على البيئة الطبيعية التي تنشط فيها وبأن تتحمل مسؤولياتها اتجاه عمالها وبصفة عامة اتجاه كل أصحاب المصالح المرتبطين بالمنظمة والذين قد يؤثرون في توفير المتطلبات التي تساهم في نجاحها. (نجم، 2008)

2) **تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات** : هي "تجنيد كل طاقات المنظمة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة (ORSE, 2003).

3) **تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** "المسؤولية الاجتماعية هي الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل(روبنز ، 2004).

4) **تعريف البنك الدولي:** المسؤولية الاجتماعية للشركات هي "التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالعمل مع الموظفين، وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على السواء(روبنز ، 2004).

من دراسة التعاريف الأكاديمية وتعاريف المنظمات والهيئات للمسؤولية الاجتماعية للشركات يلاحظ أن الذي يميزها هو محاولة إعطاء إطار عام يمكن لمنظمات الأعمال أن تستنبط منه توجهها وتحدد على أساسها أهدافها الإستراتيجية التي تسمح لها بتبني المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن هذه الملاحظة سارية المفعول على كل التعاريف قديمها وحديثها.

1-4 أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات

إن قيام المنظمات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية، إضافة إلى خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والاجتماعية ذات الطابع التنموي(عبد الرحمن، 1997)، وقد أظهرت معظم الدراسات التي أجريت على المنظمات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية وجود صلة حقيقية بين الممارسات الاجتماعية للمنظمة والأداء المالي الايجابي؛ فقد لاحظت إحدى الدراسات التي أجريت عام **1999** أن المنظمات التي قامت بالالتزام بصورة معلنة بقواعد أخلاقية محددة قد فاقت في أدائها المنظمات المثيلة التي لم تعلن مثل هذا الالتزام بمقدار 2-3 مرات وذلك بالمقارنة مع قيمة أسهمها السوقية (رقية، 2009).

حسب (Reynaud, 2003) تتركب كفاءة المنظمة من اجتماع الكفاءات الاقتصادية و الكفاءات البيئية والكفاءة الاجتماعية و يذهب إلى غاية و ضع مجموعة من المؤشرات لهذه الأخيرة

ولاحظت دراسات أخرى أن المنظمات التي تبنت برامج موجهة لتحسين ظروف معيشة المستخدمين، كالتأمينات والتسهيلات المختلفة قد أسهمت في خفض مدة الغياب عن العمل، وحسنت القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء، وساهمت في زيادة الإنتاجية المتوسطة للعاملين، وقلصت بالتالي تكلفة التوظيف الجديد والتكوين؛ ولقد برهنت دراسات أخرى على أن جهود المنظمات في مجال تحسين ظروف العمل وإشراك العاملين في عملية صنع القرار تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتقليل الأخطاء؛ كما وجدت دراسة أخرى أن برامج الرعاية الصحية تزيد إنتاجية العاملين وتخفض تكلفة التغيب عن العمل أو تركه، وتقلل دعاوى الإصابة بالإعاقة، أو الدعاوى الخاصة بالرعاية الصحية بنسبة 30 %.

ومع تعاظم تأثير الإعلام وازدياد تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها في الوقت الحاضر فإن المستهلكين باتوا أقدر على تمييز المنظمات ذات السمعة الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يعنى أن المنظمات ذات الاسم التجاري الجذاب بفعل السياسات المستجيبة اجتماعيا (مثل ظروف وشروط العمل في المنظمة ومدى ملائمتها وعدالتها للعاملين ، وعدم استغلال الأطفال أو النساء كعمالة رخيصة، وعدم الإضرار بالبيئة، عدم وجود مواد أو مكونات معدلة جينيا...الخ) تستفيد من سمعتها الحسنة من أجل تنمية مبيعاتها وخلق التزام أقوى لدى العملاء بسلعها وخدماتها؛ وإلى جانب المستهلكين الذين تتأثر مواقفهم من المنظمات تبعا لممارساتها، فإن منظمات الأعمال المعروفة بسمعتها الجيدة واستجابتها لمسؤوليتها الاجتماعية تكون أقدر على كسب بقية مجتمع الأعمال إلى جانبها، وعلى اجتذاب رؤوس أموال جديدة. هذا إضافة إلى أنها تفلح في الحصول على معاملة أفضل من جانب الحكومات فالأخيرة تكون أكثر استعدادا لمنحها مزايا و أفضليات إضافية مثل الإعفاءات والتخفيضات على الرسوم والضرائب بدلا من إخضاعها للرقابة الصارمة (الأمم المتحدة، 2004)

وعليه يمكن القول أن نجاح قيام المنظمات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام والمسؤولية (بمعنى احترام المؤسسة للبيئة الداخلية "العاملين" والبيئة الخارجية "أفراد المجتمع")؛ دعم المجتمع ومساندته وحماية البيئة.

5-1 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات : للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (1)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية

البـعد	العنـاصر الرئيسيـة	العنـاصر الفـرعيـة
الاقتصادي	المنافسة العادلة	- منع الاحتكار و عدم الأضرار بالمستهلكين . - احترام قواعد المنافسة و عدم إلحاق الأذى بالمنافسين .
	التكنولوجي	- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي . - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	- حماية المستهلك من المواد الضارة. - حماية الأطفال صحيا و ثقافيا.
البيئي	حماية البيئة	- منع التلوث بشتى أنواعه . - صيانة الموارد و تنميتها . - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها .
	السلامة و العدالة	- التقليل من إصابات العمل . - تحسين ظروف العمل و منع عمل المسنين و صغار السن . - منع التمييز على أساس الجنس أو الدين. - توظيف المعاقين.
الاجتماعي	المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية	- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف . - مراعاة حقوق الإنسان. - احترام العادات و التقاليد و مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك
	نوعية الحياة	- نوعية المنتجات و الخدمات المقدمة. - المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع

المصدر: (الغالبي والعامري،2010).

إن الأبعاد سابقة الذكر يمكن ترتيبها بصيغة تشكل التزامات الشركة تجاه مجتمعها، و قد تمحورت تلك الالتزامات كما أوردها (سرمد، 2005) :

الالتزامات التنموية : يقصد بها التزامات الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك بتحقيق الأهداف التنموية والسياسات التي تتبناها الدول و تعمل بها نحو تحقيق النمو و التنمية، لهذا لابد من أن تسهم المنظمة مهما كانت طبيعة نشاطها، في تحقيق تقدم اقتصادي و اجتماعي و بيئي كعمل مساند للتنمية المستدامة .

إن حماية البيئة، تقديم الخدمات العامة، نقل التكنولوجيا، مع العمل على ممارسة التقاليد المتعارف عليها في قطاع الأعمال كلها تمثل دليلا يمكن أن يساهم في تحقيق المزيد من التنمية و التقدم.

الالتزامات السياسية و الاجتماعية :إن مسؤولية المؤسسة تجاه مجتمعها تنبع من العلاقة بينها و بين المجتمع الذي يضيفها، و يقصد بالالتزامات السياسية والاجتماعية احترام النظم و القوانين و الإجراءات و التقاليد الإدارية و احترام القيم العليا والثقافية والأهداف وعدم التدخل في الأنشطة السياسية والحكومية .

الالتزام بحماية المستهلك: إن الانتشار الكبير للأعمال في العالم وفرض ظاهرة تخطي الحدود بهدف التوسع و البحث عن الأسواق و الزبائن فرض قيدا و التزاما على المؤسسة تمثل في:

- مسؤولية حماية المستهلك – و التي تتضمن الالتزام و الأمان و حماية المنافع الاقتصادية للزبون (الحماية من تضليل الإعلان ، مؤشرات الأسعار ، الحماية في التعاقدات) و الخدمات المالية و توفير المعلومات و الحد الأدنى من الثقافة .

الالتزام بالممارسات الجديدة والناشئة :لقد أفرزت التغيرات والتطورات عناوين جديدة في ممارسات المؤسسات و الحكومة ، هي أساسا في صلب المسؤولية الاجتماعية للشركات أيا كانت وطنية أم أجنبية ، ومنها حوكمة الشركات ومعايير أخلاقيات الأعمال وحقوق العمال.

6-1 إلزامية المسؤولية الاجتماعية: سنتطرق إلى الحجج المؤيدة و الحجج المعارضة لنستطيع معرفة إلزامية المسؤولية الاجتماعية:

❖ **الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:** يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية فيما يلي: (الغالبي والعامري، 2010)

- المنظمة جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تتواجد فيه لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرباح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتمامها بالأرباح و إهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة و قوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

❖ **الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:** تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي للمنظمة وهو تحقيق الربح، أما الحجج الأخرى فهي كالتالي: (البكري، 2008)

- الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.
- إذا انفردت المنظمة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فان ذلك يعني تحملها كلفا إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، و بالتالي تنعكس سلبا على موقفها و قوتها التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة و المهارة المتاحة لدى منظمات الأعمال في معالجة المشكلات الاجتماعية التي تعترض عملها.

تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكونها تستنزف طاقة ليست بالقليلة من جهد المنظمة،كما أن المشكلات الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

2- التنميــة المستدامة :

2-1- مفهوم التنمية المستدامة :

وردت الكثير من المفاهيم و التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة ،و عليه نكتفي بتقديم التعاريف التالية :

– تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون " بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة "(صلاح محمود ،2003)

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى استشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد

الحياة...وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم

و تعرف على أنها : " التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجيات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى " (الرفاعي ،2006)

كما تعرف أيضا بأنها" التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي" (نهى،2000)

وبالتالي نستنج ما يلي:

-أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

-أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

-أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا (أسامة، 1999) .

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية(دوغلاس ،2000).

2-2-التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة :

إن مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر استكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة.

ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم. و تم الإعلان عن أن الفقر و غياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية (سليمان ،2001)

و قد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية « Rapport of the united nation conbern on the Human environment » تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسينها.

في يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة ،(United Nations Environment Programme) PNUE للبيئة تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك ألبرامج و ر سم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك (محمد ،2002)

ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينيات غامضة و مقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم. كان الجميع يتساءل إن كان بإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، و إن كان بإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة و لا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم و الرقي و النمو الاجتماعي و الاقتصادي، و إن كان . بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة و متواصلة و لا نهائية (سليمان،2001)

أستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شبابها تحت رئاسة قرو هارلم بريتلاند (Gro Harlem Brundtlan) وزيرة نرويج للبيئة التي أصبحت في سنة 1990 الوزير الأول ، أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط و الأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية (Lavoisier , 2004)

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 "المنظور البيئي في سنة2000 و ما بعدها"،هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي. و في هذا التقرير و للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة. كذلك و في التقرير النهائي للجنة، قامت هارلم بريتلاند بإصدار كتاب بعنوان " مستقبلنا المشترك" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة. إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية، و هي قضية مصيرية و مستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات و حكومات. لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال و الجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة و الدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه.

إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد و المؤسسات الحاكمة في الدول كافة و يدعوهم جميعا، إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة.

لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة و التنمية(سليمان،2001)

بعد خمس سنوات و بالفعل عقد هذا المؤتمر في مدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل في 14 جوان 1992 ، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة و التنمية تحت إشراف الأمم المحتدة، و عرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض" تدليلا على أهميته العالمية

و كان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، و قد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية و استمرار التلوث و الاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.(عدنان 2003)

حسب (Jean – Marie, 1998) تمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات كمايلي :

• اتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي و التنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.

• وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.

• الأجندة 21 ، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما

يخص البيئة و التنمية في القرن الحادي و العشرون.

• و إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال

أولا – التعريف بالأجندة 21:

تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21 ، و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا و التزاما سياسيا من أعلى مستوى.

و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، و التنمية البشرية بشكل متكامل.

تتضمن حوافز و تدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية و الأمم الفقيرة، و دفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، و القضاء على مشكلة الفقر و تخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض و ضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد و البيئة معا.

إن برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات و الممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء، النقابات، المزارعين، الأطفال، و الشباب، و السكان

الذين يعيشون بالأرياف و العلميين، و مجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي المؤسسات الصناعة و المنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.

و الأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها و التفاوض بشأنها و الموافقة عليها – الأكثر تعقيدا، و رغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن لها قوة نفاذ أدبية و عملية. و لعلل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، و لكنها نوقشت و تم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها (يسرى ،2002)

إضافة إلى ذلك، لقد أوصت القمة بعدد من المبادرات الأساسية في ميادين أخرى رئيسية للتنمية المستدامة التي تخص أساسا بعقد ندوة عالمية حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر و التي هي في طريق النمو، إعداد اتفاقية حول منع التصحر و المصادقة على اتفاق حول التحفظات فيما يخص دراسة الأسماك (الأسماك الكبرى . Poissons grands migrateurs et stocks chevauchants) – المهاجرة و المخزونات و في سنة 1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض + 5، لقد عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة 21 "، فأبرزت الدول

الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، إلا أنها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ "الأجندة 21 " يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى .

.ففي الوثيقة النهائية للدورة، أعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض و هي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى التقليص من إطلاق الغازات الحابسة للحرارة التي تؤدي إلى التغيير المناخي، العمل أكثر و بكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، و التوزيع، و استخدام الطاقة، و التركيز على القضاء على الفقر، هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

ثانيا – تمويل التنمية المستدامة :

عند قمة كوكب الأرض تقرر أن تمويل "الأجندة 21 " سيقوم به أساسا القطاعات العمومية و الخاصة لكل بلد. إلا أنه اتضح أن الإعانات التي قد تأتي من الصناديق الخارجية الإضافية قد تكون ضرورية لمساندة البلدان النامية في المجهودات التي تقوم بها للمصادقة على تطبيقات من أجل التنمية المستدامة

و حماية بيئة الكوكب. الذي أنشأ في سنة 1991 و أعيدت (FEM) إن الصندوق من أجل البيئة العالمية هيكلته في سنة 1994 قد كلف و للمرة الثانية بإدارة هذه الصناديق.

و في سنة 1994 ، هناك 34 دولة التزمت لتقديم مليارين من الدولارات.و في سنة 1998 ،36 دولة أعلنت عن 2,75 مليار دولار من المساهمات الإضافية. إن موارد الصندوق تعتبر الوسيلة الأساسية التي من شأنها أن تسمح بتحقيق و بصفة مجسدة أهداف الاتفاقيات المتعلقة بالتغيير البيولوجي و المناخي.

إن (FEM) إن يمول حاليا تقريبا 700 مشروع في 140 بلد نامي و في طريق التحويل الاقتصادي، لقد منح 3 ملايير دولار و تحصل على 8 ملايير دولار إضافية بصفة التمويل المشترك لدى الحكومات المستفيدة، الهيئات الدولية للتنمية، القطاع الخاص الصناعي و المنظمات الغير حكومية (ONG) (ABC des Nations Unies، 2001)

2-3 أهداف التنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة و متكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية. و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية و الفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة و هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن و توظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين.

يمكن ذكر ما سبق، نستنتج أن أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر كما تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية:

- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة

الاجتماعية إلى تامين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة والأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

– **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

– **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقاية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للصحة .

السكن والخدمات: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات إلى الطبقة الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

– **الدخول والتشغيل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى خلق الوظائف وفرص العمل والتقليل من مخاطر العمل. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام

للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العمومي والخاص(سهام و آخرون ،2008)

2-4- أبعاد التنمية المستدامة:

حسب (عثمان ،2007) فان للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، فتشمل الجانب البيئي، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (1) : أبعاد التنمية المستدامة

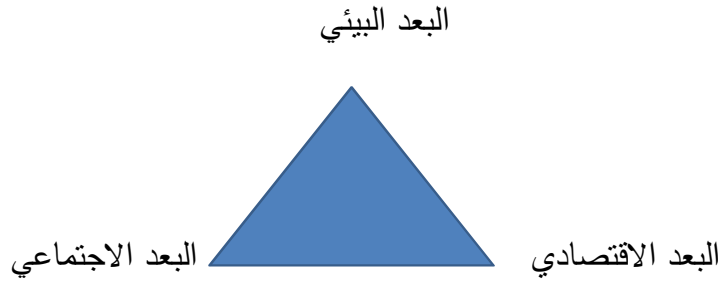

-**1 البعد البيئـي**: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

- التنوع البيولوجي
- القدرة على التكيف
- الإنتاجية البيولوجية

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.

2- البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستديمة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

حسب (عثمان، 2007) فان العناصر التالية البعد الاقتصادي :

- النمو الاقتصادي المستديم - العدالة الاقتصادية

- إشباع الحاجات الأساسية وتوفق التنمية المستدامة بين البعدين السابقين من خلال ضرورة المحافظة على الطبيعة من جهة وضرورة تقدير نتائج الأعمال البشرية على الطبيعة من جهة أخر.

3- البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستديمة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، اذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. اذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فان كل من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي، ونذكر فيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي :

- المساواة في التوزيع - المشاركة الشعبية

- التنوع الثقافي - الإنصاف والعدل في اختيارات النمو (عثمان ،2007)

3- علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتنمية المستدامة :

إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات قد نشأت تاريخا تحت تأثير الضغوط التي مارستها جماعات متنوعة مثل العاملين والمستهلكين وجماعات حماية البيئة والمنظمات غير الحكومية أو المجتمعات المدنية، فإنها تطورت خلال العقود الأخيرة تحت تأثير المنافسة والتغيير في توقعات أصحاب المصالح، وباتت أكثر فأكثر ممارسة طوعية من جانب الشركات التي ظهرت توجهات لديها لتصبح جزءا من نظام المواطنة الصالحة وشريكا في التنمية المستدامة.

حيث برز الاهتمام بالعلاقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل واضح في الفترة الأخيرة، وأصبحت الشركات تهتم بمسؤوليتها عن أثر نشاطاتها الاقتصادية من أجل مجتمعٍ أفضل، غير أن غياب تعريف واضح ، محدد ، ومتفق عليه للمسؤولية الاجتماعية يطرح إشكالية العلاقة مع مفهوم التنمية المستدامة.

فالبعض يرى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية.

وفريق ثان يرى أن التزام الشركات بتقديم برامج للمجتمع مع مراعاة اعتبارات اجتماعية وأخلاقية، هو كفيل بخلق ثقافة التنمية المستدامة ،أي أن **خلق ثقافة التنمية المستدامة مرهون بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية** أي أن المسؤولية الاجتماعية هي مدخل لتحقيق التنمية المستدامة .

في حين أن فريق ثالث يدمج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في أبعاد التنمية المستدامة ، ورابع يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرادفا لمفهوم التنمية المستدامة .

ويرى الباحثان أن المسؤولية الاجتماعية تلعب دورا استراتيجيا في خلق ثقافة التنمية المستدامة، أي **أن المسؤولية الاجتماعية تمثل المستوى الاستراتيجي لمفهوم التنمية المستدامة** حيث أن سعي المؤسسة إلى تحقيق التلازم الوثيق بين البعد الاقتصادي(تحقيق الربح) والبعد الاجتماعي(تحقيق رفاهية المجتمع) ، يعمل على بث رسائل تولد ثقافة استغلال الموارد الحالية، مع المحافظة عليها لتحقيق احتياجات الأجيال القادمة، و هذا ما يتطلب **إدماج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المستوى الاستراتيجي للشركة .**

خاتمة:

تتضمن خاتمة هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نلخصها فيما يلي:

- الالتزام المستمر من طرف الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، حتى تدعم ثقافة التنمية المستدامة.

- صياغة نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة المبحوثة ضمن إطار إستراتيجية الشركة التي تتبعها وإحداث تغيير في الرؤية والتوجهات من خلال الإشارة إلى مضامين المسؤولية الاجتماعية بعدُها خيارا استراتيجيا،وليس إجراءا تكتيكيا تلجأ في أوقات معينة

- تخصيص موازنات خاصة للمسؤولية الاجتماعية لاستخدامها في تحسين الظروف البيئية.

- يجب أن يكون للدولة موقف وممارسات ايجابية اتجاه الشركات التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على أداء الشركات الاجتماعي

ونختتم هذه الدراسة بالقول أن المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة روح المواطنة التي تعتمد على ضمير وشخصية الإنسان، ولهذا فإذا كانت أهمية لهذه العملية فسيكون تعاون بين كل ماله علاقة بالشركة مما يسمح بتحسين مستوى معيشة المجتمع بأسلوب يخدم صاحب الشركة من جهة والمستفيدين من الشركة (العمال، الملاك، المنافسين ، أفراد المجتمع ، الزبائن...) من جهة أخرى، ومن ثم تحسين الاقتصاد الوطني الذي بدوره يحقق التنمية المستدامة الشاملة.

المراجع :

1- باللغة العربية :

- أسامة الخولي،**مفهوم التنمية المستدامة**،أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999

- دوجلاس موسشيت ترجمة بهاء شاهين ،(2000) **مبادئ التنمية المستدامة**،مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- صلاح محمود الحجار(2003)،**السحابة الدخانية،المشكلة،الأثر،الحل** ،مصر،دار الفكر العربي

- رفوش سهام وآخرون، **الإطار لنظري لتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07/08 افريل 2008 .

- سحر قدوري الرفاعي ،**التنمية المستدامة مع التركيز على الإدارة البيئية** ،أعمال المؤتمر ،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة ، تونس 2006.
- سليمان الرياشي، **دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2001.
- السيد حسين (2003) ، نظرية العلاقات الدولية، لبنان، ط1 ، دار الأمواج.
- عدنان عثمان محمد غنيم ،ماجدة احمد أبو زنط (2007) ، **التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- محمد صالح الشيخ (2002)**الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، ط ،1الإسكندرية مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية
- نهى الخطيب ،اقتصاديات البيئة والتنمية،مركز دراسات واستشارات الإدارة ،2000.
- يسري دعبس(2002)، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة و الدول النامية**، الأسكندرية، البيطاش سنتر

2 - باللغة الأجنبية:

- Ackerman, R. W. and R. A. Bauer. (1976). ***Corporate Social Responsiveness***. Reston Publishing, Reston, VA.
- Archie B CAROLL & Kareem M SHABANA,(2010) The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, **International journal of Management review**, USA,
- Archie B CAROLL,(1999) Corporate Social responsability : evolution of a definition construct, ***Business Society***, USA, vol. 38, n° 3, p. 286
- Bowen, H. R. (1953). ***Social Responsibilities of the Businessman***. Harper-Row, New York, NY.
- Davis, K. (1960). Can Business Afford to Ignore Corporate Social Responsibilities?. ***California Management Review***, 2: 70–76. Donaldson, T. and L. E. Preston.
- Ivana Rodîc, Memoires DEA : « ***responsibility social des enterprises : Le développement d'un cadre européen*** », Genève 2007.
- **- Jean – Marie Harribey, le développement soutenable, Economica, Paris 1998**
- Jones, T. M. (1995). Instrumental Stakeholder Theory: A Synthesis of Ethics and Economics. ***Academy of Management Review***, 20(2): 404–437.
- Laperche et D. Vzunidis, (2011) : « Responsabilité sociale et profit : repenser les objectifs de l'entreprise . ***Revue française de gestion*** n° 247-248.
- **- Lavoisier, Revue Française de gestion, le développement durable, N152, HERMES, 2004** .
- Mason, E. S. (1960). ***The Corporation in Modern Society***. Harvard University Press, Cambridge, MA.

- Milton FRIEDMAN, (1970) The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, ***The New York Times Magazine***, The New York Times Company.
- Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise « ORSE »,(2003) et Agence française de normalisation « AFNOR », ***Développement durable et entreprises***, Editions AFNOR, France.
- Reynaud. E.,(2003) ***Développement durable et entreprise*** : Vers une relation symbiotique, Journée AIMS Atelier développement, ESSCA, Angers, pp. 1-15
- Thomas, L. W. and J. David Hunger. (2008). ***Strategic Management and Business Policy***. 11th ed., Prentice Hall, NJ.
- Wood, D. (1991). Corporate Social Performance Revisited. ***Academy of Management Review***, 16(4): 691–718.